الجمهورية العربية المتحدة

الميثاق

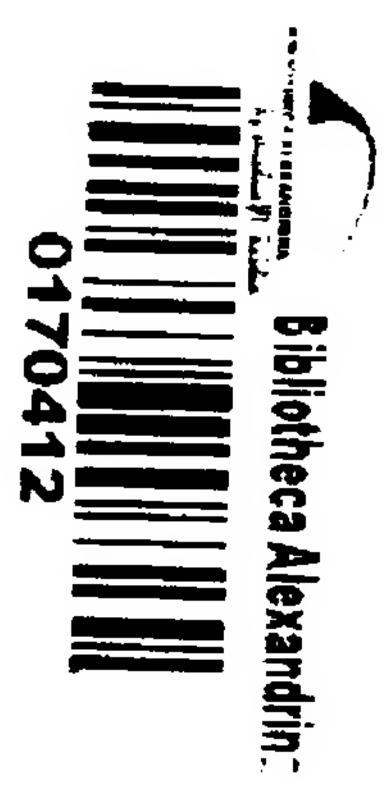
قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢



عبد العزيز برهام

الميثاق

وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي

الباب الأول

نظرة عامة

ان يوم الثالث والعشرين من يوليو سـنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر ٠

ان هـذا الشعب ، فى ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجـربة ثورية رائدة فى جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها ٠

ويمكن هذا الشعب بصدقه الثورى ، وبارادة الثورة العتيدة فيه ، أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعة ٠

ان اخلاص الشـعب المصرى لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية ـ وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ ـ من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية ٠

ان الشعب المصرى ، فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاسـتبداد والظلم ، وأسـقط الى غير ما رجعـة جميع السلبيات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشـكيل حياته من جديد ٠

ان طاقة التغيير الثورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القـوى العظيمة الكامنة فيهـا ، اذا ما عادت الى

الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل ، ينبت على وادى النيل العظيم •

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون ـ على أرضه وبالقرب منها ـ القواعد المدججة بالسلاح ، ترهب الوطن المصرى ، وتحطم مقاومته •

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى، وتفرض المذلة والخنوع •

وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليهـا غير الهشيم الجـاف المتخلف بعـد الحصاد •

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته •

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضـد الشعب ، أن القيادات السياسيه المنظمه لنضـال الجماهير قد استسلمت واحـدة بعد واحدة واجتذبتهـا الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود • بل استعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة •

وحدث نفس الشيء مع الجيش الذى حاولت القوى المسـيطرة المعاديه لصالح الشعب ، أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطنى ، بل كادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه •

وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى رأسه بالايمان والعزة ومضى فى طريق الثورة ، مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام ، عاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر ، توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات •

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصرى ، تظهر فى ابعادها الحقيقة الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى

من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة • كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى

ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته •

ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته — فى جو المصاعب والخطر والظلام — دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين :

١ — فى مواجهه جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس ، كان المبدأ الأول هو : **القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين** •

٢ — فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالارض ومن عليها، كان المبدأ الثانى هو : **القضاء على الاقطاع** •

٣ — فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين ، كان المبدأ الثالث هو : **القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم** •

٤ — فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله ، كان المبدأ الرابع هو : **اقامة عدالة اجتماعية** •

٥ — فى مواجهه المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو : **اقامة جيش وطنى قوى** •

٦ — فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو : **اقامة حياة ديمقراطية سليمة** •

ان هذه المبادىء الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية

عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ، ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه ·

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادىء الستة بدم شـــهدائه وبنور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله ··

والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى · على هدى من هـــذه المبادىء الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال ·

هذا الشعب العظيم ، مضى بعد ذلك فى تعميق نضـــاله وفى توسيع مضمونه ·

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه ـ فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ ـ ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى ، تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية ·

٢ ـ ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله ·

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية · وانما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها ، يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك ·· ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل من طلائعه الثورية ، وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور ، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها ·

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى ، والصدق الذى صلحت نفسها به ، حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد أكدت هذه الارادة صدقها ، أنه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير ، الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة .

ان المنطق التقليدى - فى مثل الظروف التى واجهها نضال الشعب المصرى - كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع .

لقد كان ذلك - بالمنطق التقليدى - هو الممكن الوحيد فى مواجهه السيطرة الخارجية المعتدية ، والسيطرة الداخلية المستغلة ، وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل .

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدت هذا المنطق التقليدى وجابهته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى ، وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة فى تاريخ الثورات ، وأن السنوات التى مضت حتى الآن - منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - سوف تثبت أنها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة اثبتت أن الشعوب المغلوبة على امرها قادرة على الثورة ، وأكثر من ذلك - أنها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربه غمار كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة . وان يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم ، كانت قادرة على خداعه بالتظاهر

باشتراكها معه فى ضرب الاستعمار ؛ بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن ، حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال .

وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ، ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية ، لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنها ـ بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية ـ تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصرى فى ثورته الأصيلة ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

ان هذه الثورة الأصيلة هى التى مكنت الشعب المصرى ـ وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج ـ أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ـ ابان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية ـ فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ، تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة ، كان مصرا على أن يستخلص ،

للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية جـديدة تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة ٠

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشـباب ، مجتازا المسـافة الشاسـعة من رواسب مجتمع اقطاعى ، بدأ فيه عصر الرأسمالية ، الى المرحلة التى بدأ فيها التحـول الاشتراكى بدون اراقة دماء ٠

ان هذه الصـور ، من الثورة الشاملة ، تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات ، وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية ٠

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشـعب المصرى من انجـازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعـددة يصنع - حتى بمقاييس الثورات العالمية - تجربة ثورية جديدة ٠

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى من توفيرها ٠

أولا - ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها ٠

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سـلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير ٠

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسـان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ ٠

رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منهـا ويعطيها ، لا يصدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد ٠

خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان ٠

وان أعظم تقدير لنضال الشـعب العربى فى مصر ولتجربته

الرائدة هو الدور الذى استطاع أن يؤثر به فى حياة أمته العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى آفاق وطنه الأكبر ٠

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى فى نضال أمته العربية ٠

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الأرض العربية كلها ، وليس من شك فى أن هذه الحركة كانت أحد الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر ٠

ان الأصداء القوية ، التى أحدثتها ثورة الشعب المصرى فى الأفق العربى كله ، عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شبابا متجددا ٠

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد ـ فى حد ذاته ـ وحدة شعوب الأمة العربيه ٠

واذا كانت التجربه الثورية الشاملة قد ألقيت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى فى مصر ، فان تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة ، كان من الأسباب القوية التى مكنت الشعب المصرى أن ينتصر ، وليس من شك فى أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمته العربية ٠

ان اصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم تقتصر على آفاق المنطقة العربية ٠ وانما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير فى افريقيا وفى آسيا وفى أمريكا اللاتينية ٠

ان معركه السويس ، التى كانت احد الأدوار البارزة فى التجربة الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشف فيها الشعب المصرى نفسه ، او اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط ٠ وانما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على امرها أن فى نفسها طاقات كامنة لا حدود لها ، وانها تقدر على الثورة ٠٠٠ بل ان الثورة هى طريقها الوحيد ٠

الباب الثانى

فى ضرورة الثورة

لقد اثبتت التجربه ـ وهى مازالت تؤكد كل يوم ـ أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل ٠

فالثورة هى الوسيله الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية ان تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى اثقلت كاهلها ، فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيهـا طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا ٠ وانما لابد على القوى الوطنية ان تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا ٠

والثورة هى الوسـيله الوحيدة لمغالبه التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسـافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم ، ولابد ـ والأمر كذلك ـ من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات ـ المعنوية والمادية ـ للأمة لتحمل هذه المسئولية ٠

والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها ، ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف ٠ فانها ـ بما توصلت اليه من المعارف ـ تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدما ، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا ـ بالنسبة اليهم ـ أكثر تخلفا ، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم ٠

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيـد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع اليه ٠ والثورة

العربية ، أداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة ، تحتاج إلى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث •• تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر محققة أهدافها من جانب ، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر •

وهذه القدرات الثلاث هى :

اولا ـ الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب او الارهاب •

ثانيا ـ الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية •

ثالثا ـ الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار •• وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته •

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية •• وتباشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى •

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا أمام أهداف النضال العربى •

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهى :

* الحرية •
* والاشتراكية •
* والوحدة •

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها •

لقد اصبحت الحرية الآن ، تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن

وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هى : الكفاية ، والعدل •

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع على قبولها ، تتويجا للدعوة والعمل معا •

***

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربى •• ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد امام هذه الأهداف •

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه ظروفا جديدة ، ولابد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها •

ومن ثم فان التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل ما توصل اليه غيرها •

ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله ، الا أن الخلاف الأكبر هو ما تفرضه الظروف المتغيرة التى تسود العالم كله وتحكمه ، خصوصا هذه التغييرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ م •

ان هذه الظروف تأتى بتغييرات شاملة وعميقة على الجو الذى يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم •

وليس معنى ذلك أن النضال الوطني للشعوب وللأمم مطالب

اليوم بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسايرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .

***

ان أبرز التغييرات التى طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا ـ تعاظم قـوة الحركات الوطنية فى آسـيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ، ومنتصرة ، ضـد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال .

ثانيا ـ ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الراسمالى .

ثالثا ـ التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسـائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة امام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد انها اصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ماتقدر على الحـاقه من الاهوال بجميع الاطراف فى أية معركة .

هذا فضلا عن التغيير الاساسى المذهل الذى حققه هـذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة ان تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل مابين الامم فعليا وفكريا .

رابعا ـ نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية ، وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالامم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأى العام العالمى .

وفى نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصـادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقهـا

محاولة تشكيك الامم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابى المتكافىء فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغييرات الضخمة فى العالم تأتى معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من اجل اهداف النضال الوطنى لكل الامم بما فى ذلك اهداف الامة العربية .

واذا كانت اهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة ، فان التغييرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من اجلها .

بتفاعل هذه التغييرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية، لم يعد اسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية، فان الشعب العربى فى مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح فى بور سعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦ انتصارا حاسما مازالت تتردد أصداؤه ، كما تمكن الشعب العربى فى الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة اكثر من سبع سنوات اصرارا على الحرية .

كذلك فان العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه ان يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر .

ان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية، فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات .. وازدياد فرص السلام فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت ـ يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية ـ تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة .

والامر كذلك فى تجربة الوحدة .. فان النماذج السابقة لها فى القرن التاسع عشر ـ وابرزها تجربة الوحدة الالمانية وتجربة الوحدة الايطالية ـ لم تعد تقبل التكرار .. وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالى فى العمل الوطنى .. وانما هو فوق ذلك ، ومعه ، ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية فى ظروف

العمل من اجل الوحدة القومية للامة العربية كلها وضد أعدائها الذين مازالت قواعدهم على الارض العربية ذاتها ، سواء أكانت هذه القواعد فى قصور الرجعية المتعاونة مع الإستعمار لضمان مصالحها ؛ أم كانت فى مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التى يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكرى .

والثورة العربية وهى تواجه هذا العالم لا بد لها أن تواجهه بفكر جديد لايحبس نفسه فى نظريات مغلقة يقيد بها طاقته ، وان كان فى نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الفنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

ان التجارب الاجتماعية لاتعيش فى عزلة عن بعضها ، وانما التجارب الاجتماعية — كجزء من الحضارة الانسانية — تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق ..

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد . لكنه فى كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .
وكذلك التجارب الاجتماعية . انها قابلة للانتقال ؛ لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة . لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

وهذه أولى مسئوليات القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية ؛ ومعنى ذلك ان هذا العمل الثورى الطليعى ، لا بد أن تتحمل القسط الاكبر منه القيادات الشعبية الثورية فى الجمهورية العربية المتحدة التى فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة ، فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للامة العربية .

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها ، وأن تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة فى ثبات على ارضها .

الباب الثالث

جذور النضال المصرى

منذ زمان بعيـد فى الماضى ، لم تكن هناك سـدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية الآن ..

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما ـ بالوعى ، وباللاوعى فى بعض الاحيـان ـ تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضـارة المصرية والانسانية الاولى ، كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصـور السيطرة الرومانية والاغريقية .

وكان الفتح الاسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة وأنار معـالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى .

وفى اطار التاريخ الاسلامى ، وعلى هدى رسـالة محمـد ـ صلى الله عليه وسلم ـ قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية .

وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسـئوليات حاسـمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى صـد أولى موجات الاستعمـار الاوربى التى جاءت متسترة وراء صـليب المسيح ، وهى ابعد ماتكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى رد غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق واجتازوا جبـــاله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الادبية فى حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة . وجعل من ازهره الشريف حصـــنا لمقاومة ضـــد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخـلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ، والدين منها براء .

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخين ـ فان الحمـلة الفرنســية حين جاءت الى مصر وجدت الازهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة فى مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمـار العثمـانى المقنع باسم الخـلافة ، والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المـماليك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قـد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنســية جاءت معهـا بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت .

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الاوربية بعد أن اخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضـــارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاســاتذة الـكبار الذين قاموا بدراسة احوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي ، واذا كان هناك شبه اجماع على ان محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ، فان المأساة في هذا العهد هي ان محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه . ولقد ساق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية ، وبينما استطاع التقدم الياباني أن يمضي ثابت الخطى ، فان المغامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية واصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الاضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الاجنبي في مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت اقربها في ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ ان النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فان الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الاموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس، وتحويل أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التي قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على امريكا ، ثم انقطع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الامريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الاجنبية ولمصلحة عدد من المغامرين الاجانب الذين تمكنوا من السيطرة على

امراء اسرة محمد على ؛ وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى اصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

***

على ان روح هذا الشعب لم تستسلم وانما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة ان تختزن طاقات تحفزت لاطلاقها فى اللحظة المناسبة .

وكانت هـذه الطاقة هى العلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا - أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على - الى أوربا ليتمكنوا من العلم الحديث، فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بذورا صالحة مالبثت التربة الثورية الخصبة لمصر ان احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد راح ينشر الوانا رائعة من الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة ان هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت انظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا لفنونه وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد احست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالامل الجديد يستجمع قواه ويتحفز ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ؛ ومن ثم ، القت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين اسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة ».

وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ - ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب - هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر ».

ان قوة الاحتلال البريطاني العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية ، والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد على باحتكارها للارض او اقتسام جزء منها بين اصدقائها أو أصدقاء المستغلين الاجانب ـ ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الارض المصرية .

ان وادى النيل ، لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية في مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذي تسانده قوى الاحتلال الاجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان اصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية واصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لاتموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب والمصاعب .

لقد سكت احمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود ، كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى .

وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بان تكون مصر للمصريين .

وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المراة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت ان تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وبعد خيبة الامل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقوده

النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم ..

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة ، فان الاسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الاسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

ان هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولابد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما أمينا ومنصفا .

أولا ـ ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا ـ يكاد ان يكون تاما ـ مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الاراضى اساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى ، الا أن قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذا الظرف ردده بعض المؤرخين ، مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لايثور الا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع اسعار القطن فى اعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وذلك استدلال سطحى فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الاراضى وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان هذا الحرمان فى القاعدة ـ بتناقضه مع الرخاء فى القمة ـ من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .

لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ، باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة

للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى اعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير او ابطاء .

ثانيا ـ ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى ان تتعلم من التاريخ . وفشلت ايضا فى ان تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الامة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد « بلفور » الذى انشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى، فى ساعة من اخطر ساعات الازمة ، حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع امة عربية ممزقة الاوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق .

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية فى ذلك الوقت الى حد ان جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بامرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن اهدافه .

كل هذا والحركة الثورية الوطنية فى مصر تتصور ان هذه الاحداث لا تعنيها . وانها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا ـ ان القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الاساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى ، وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

ان هذا الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكـم الذاتى الذى منحه الاستعمار ، والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت ـ بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها ـ فى كل عبارة من عباراته ـ يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .

الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقي على نضال الشعب المصرى الطويل هى هذه الفترة الحافلة بالخديعة ، ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبهت القوى الشعبية للخطر الذى يتهددها من منطق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدأ التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة ـ لولا صلابة الشعب ومعدنه الاصيل ـ أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير أو تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة .

ان هذه الفترة التى يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الازمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة فى المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية، واسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، واشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية .

لقد استطاع هذا الانحراف أن يجذب الى الجو الحزبى الفاسد جماعات من المثقفين ، كان فى قدرتهم أن يكونوا حراسا على أمانى الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهد لفئة من الراسماليين، ورثوا فى حقيقة الامر نفس دور المغامرين الاجانب فى القرن التاسع عشر ، بكل سطحيته التى لاتهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها فى اقل وقت ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الاحزاب جميعا الى الحد الذى دفعها للارتماء فى احضــان القصر تارة ، وفى احضــان الاستعمار تارة اخرى . وفى الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصــالحهما فى صف واحد وان بدت الخلافات السطحية بينهما فى بعض الظروف .. لكن الحقيقة الكبرى ان كليهما كان يقف فى الصف المعــادى لصالح الشعب .. والمضاد لاتجاه التقدم .

ان سـلطة الشعب كانت خطرا على أوضــاعهما الدخيلة ، واتجاه التقدم كان محققا ان يجرفهما معا الى نفس المصير .

وفى ذلك الوقت ايضا كانت هناك واجهة ديمقراطية مضللة ، استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب من حقيقة مطالبه .

ان الديمقراطية بالطريقة التى جرت بها ممارستها فى مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

ان الشعب لم يعد صاحب السلطة .. وانما أصبح الشعب أداة فى يد السلطة او بمعنى اصح ضحية لها .

ولم تعد اصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى ، وانما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السـلطات الحاكمة وأصدقائها .

ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

ان الذى يحتــكر رزق الفــلاحين والعمــال ويسيطر عليــه ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وان يسيطر عليهم ويملى فوقهـــم ارادته .

ان حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات

ان هذه الازمة العنيفة فتحت امام سلطات الاسرة المالكة أبوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لكى يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل الحدود . وفى جو الازمة لم يعد الدستور - الذى رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل ومنة - الا مجرد قصاصة ورق ، بهتت عليها الحقوق الشكلية التى كانت قد القيت للشعب لينشغل بها ويتلهى .

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى امام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد .. وركعت جميعا تلتمس الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم .. وتخلت بذلك عن الشعب ، وأهدرت كل قيمة له ، ناسية بذلك انها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الاصلى .

وانتهى الامر الى حد انهم هانوا على الشيطان الذى باعوه أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد ان تغيير الوزارات أصبح له ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول وبالموت .

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى احسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى .

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة لكن الكراهية المرة التى يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين - والتى مازال يشعر بها حتى الآن ، رغم بعد اسبابها - تستمد مبرراتها من هذه الفترة .

ان الاستعمار فى هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الامة العربية كلها ، وانما استهان بنضالها وبحقها فى الحياة .

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التى قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الاولى .

وكانت الامة العربية تتصور انها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة .

ان الامل فى الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها ، واخترع ساسة الاستعمار كلمات مهينة لتغطية الجريمة التى أقدموا عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الارض العربية فى فلسطين قد اعطيت من غير سند من الطبيعة او التاريخ لحركة عنصرية عدوانية .. ارادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وأن يخرج من الازمة الطاحنة كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب .

ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابى .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ، ولا تقيم وزنا لوجود الامة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الامة العربية وصلت الى حد ان جيوشها التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى فيها كانت تحت القيادة العليا لاحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس . بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط انجليزى يتلقى أوامره من نفس الساسة الذين اعطوا للحركة الصهيونية « وعد بلفور » الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية فى فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضي قبل أن تنسى الامة العربية مرارة التجربة التى عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

ان الامة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على

كراهية الاستعمار وعلى هزيمته ، انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته ، ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخى حتى قبل ان تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الاشباح الكئيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه ، برفضه العنيد ان يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات والاسواق .. بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى الفرنسى ، الذى جر على البشرية كلها ويلات لاحدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها المتحاربون اعلاما فوق رءوسهم ليخدعوا بها الشعوب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل الذين مدوا ايديهم للاحتلال وقبلوا وجوده . ولقد ترددت فى مصر فى ذلك الوقت اصداء طلقات الرصاص ، وتجاوبت اصداء انفجارات القنابل وكثرة التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها واساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة ، وانما كان ذلك هو التمهيد لها .

كانت تلك هى مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة .

ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة .

ان غضب الشعب المصرى الممهد للتغيير بدأ يجاوز النطاق الفردى الى النطاق الجماعى .

ان ثورات الفلاحين ضـد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين فيها وفى اقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ اقدم العصور ، وان كانوا منذ اقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة ـ مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين ـ كان يمكن اطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا .

ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، وكانت غارقة فى حياتها المترفة لاتشعر بعذاب الجموع او آلامها .

ان شرار الغضب اشعل من الحرائق فى القاهرة اكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

إن الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ .

* * *

ان اعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما كانت اداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة ، هى انها استولت على الامور فيه ، واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره ، وهو جانب النضال الشعبى .

انها قامت بعملية تصحيح للاوضاع بالغة الاهمية والخطر فى تلك الظروف ، متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى ارادت عزل الجيش عن النضال الشعبى .

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة امانيه .

ان الجيش فى تلك الليلة اعلن ولاءه للنضال الشعبى — ومن ثم فتح الطريق امام ارادة التغيير .

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع اثرين هائلين فى نفس الليلة .

لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى اداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب .

كذلك فانه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الاجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر ان يصد عنه ضربات الخيانة والغدر .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة ..

ولقد اثبت الوعى الثورى فى مصر قدرته على تحمل المسئولية الكبرى التى القتها تطورات الظروف عليه .

ان الوعى الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرة على الرؤية الواضحة البعيدة المدى ، وبذلك امكن اجتياز العقبات التى كان يمكن ان تعترض طريق التغيير الثورى فى مثل ظروف التجربة التى عاشتها مصر تلك الايام .

لقد كان يمكن ان يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة او لنظام الحكم .

وكان يمكن ان يتحول من ناحية اخرى الى ديكتاتورية عسكرية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة اخرى فاشلة .

لكن اصالة الوعى الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الامور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال الوطنى .

ان اصالة هذا الوعى وقوته هى التى فرضت ان يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الامانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما ان أصالة هذا الوعي وقوته هي التي رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية وفى طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك ففى هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعي الثورى الاصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بالقوائم تسنده واعادة طلائه .

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت اساس .. صلبا شامخا .

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح ان البناء القديم انهار أنقاضا وركاما فى مواجهة التجربة الجديدة .

ان سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة .. هذا السقوط الكامل السريع .. كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى ..

ان التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد اكثر من اهتمامه بالانقاض التى تداعت .

***

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره .

لقد كانت هناك انقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق، كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدر الحياة العامة سقطت كلها تحت أنقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتها عن الاهداف الاصيلة التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعها شريكة فى سياسة

« ساوم واستلم » التى صاحبت فترة الازمة وطبعتها بهـــذا الطابع المهين .

وكانت الاوضاع الطبقية قد ابعدت عناصر كثيرة صـــالحة للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورةوالمطالبة بها .

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته .

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستةالمشهورة

ولكن هذه المبادىء كانت اعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الامر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الاثر .

لكن الشعب المعلم صانع الحضارة..راح يلقن طلائعه اسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديدالذى يريده . وراح الشعب الكادح يكدس مواد البنـــاء ويكتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجمـــاهير الواسعة .

ان الشعب المعلم اراد لطلائعه الثورية أن تنضم الى صفوف العمل الجماهيرى .

واوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاقنحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الباب الخامس

عن الديمقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى .

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها ، كما انها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى التى تبدو خلال المثل الاعلى لما يريده للاجيال القادمة منه .

من هنا فان العمل الثورى الصادق لا يمكن بغير سمتين اساسيتين :

أولاهما : شعبيته ..

وثانيتهما : تقدميته ..

ان الثورة ليست عمل فرد .. والا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع بحاله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة .. والا كانت تصادما مع الاغلبية .

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، بمدى ماتعبر به عن الجماهير الواسعة ، وبمدى ماتعبئه من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ، وبمدى مايمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد

التغيير نفسه خلاصا من الملل ، وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة افضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى امانيها .

ان التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادي والاجتماعي هو المفجر الحقيقي لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم — مما كان قائما بالفعل — الى ما ينبغي أن يقوم بالامل .

ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا .

ان الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا .

فان الاشتراكية هي اقامة مجتمع الكفاية والعدل .. مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة .. مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية .. والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون اى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

***

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية أمامه بفعل الصدق مع النفس .. قد مكناه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم أن يدرك انه لم يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وانما هو

فى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا.

ان المعركة المجيدة مكنته من أن يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالى أن يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقى ؛ وكان مجرد مركز أكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمانها مزدهرة على أرضه الى الابد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو

" لمن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟ » .

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو :

« ان هذه الارادة لا يمكن ان تكون لغير الشعب ، ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق اهدافه » .

ان الشعوب لاتستخلص ارادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ . وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطه القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى أخطر المراحل فى تجارب الامم

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالامل فى نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد أول انتصار لها ضد الضغط الخارجى ، وتوهمت خطأ ان أهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية ان عناصر الاستغلال الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فان الصلة بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبيه تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات

الدستورية الخادعة وتتصور بذلك ان الحرية استوفت حقوقها.

ولكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما - وبعد فوات الاوان فى كثير من الاحيان - انها بقصورها عن التغيير الثورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لاتلبث ان تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل اى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره .

ولا تملك اية حركة شعبية - فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى - أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها ، فان ذلك تعصب لاتقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وان ارادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة اشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

لكنها فى حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية .

انها تحتاج الى معرفة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هى الى ممارسة الحصاد على ارضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الامم - كشأنها فى حياة الافراد - طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية ، اى الديمقراطية ، ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية

كذلك فان الحرية الاجتماعية ، اى الاشتراكية ، ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

***

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لاتحتوى على أى مضمون اقتصادى .

ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط ، وانما مالبثت الضربة ان وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ؛ فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة « الاستقلال » المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى اى وقت وفقا لمصالحه .

لكن ذلك كان امرا طبيعيا .

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى - بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة - أن نجد الوزارات فى عهد ديمقراطية الرجعية ، وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى - لاتستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر ، بل انها فى بعض الاحيان لم توجد الا بمشورته وبأمره ، بل وصل الحال فى احدى المرات انها جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى فى ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى

للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

***

ان من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ، ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر ـ قبل الثورة ـ فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل ، وكان محتما أن تكون الاشكال السياسية بما فيها الاحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر ان بعض الاحزاب فى تلك الظروف لم تتورع عن أن ترفع من غير مواربة شعار « ان الحكم يجب أن يكون لاصحاب المصالح الحقيقية » .

ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف ضمنى بالمهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على أى حال ـ مهما بلغت درجة الايلام فيه ـ كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

***

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع راس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهه لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة أو بالارهاب حتى تقبل او تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

وليس من شك ان اصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها ان تفتح متنفسا للسخط الشعبى ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت بيدها تحت كل الظروف أغلبيتها التى تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمى امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة واصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل .

١ ــ فى الريف كان التصويت إجباريا للفلاح لايقبل المناقشة

فلم يكن يملك الا أن يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض أو وفق مشيئته ؛ أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لايكاد أن يكفى لسد جوعه .

٢ ــ فى الريف والمدينة كان شراء الاصوات يمكن راس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه ، أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ ــ فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ماأحست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها .

وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات ــ وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ ــ تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف ، وفى نفس الوقت فان الجهل الذى فرض على الاغلبية العظمى من الشعب ــ تحت ضغط الفقر ــ جعل من سرية الاقتراع ــ وهى أول الضمانات لحريته ــ أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى ــ التى تسند حرية التمثيـــــل الشعبى ــ فقدت هى الاخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتهـــا وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين ــ حتى من ملاك الارض الصغار ــ طحنتهم الاقطاعيـــات الكبيرة لسادة الارض المتحكمين فى مصيرها ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتـــاجية أرضهم ، وبالتـــالى تعطيهم القـــدرة على الصمود وعلى أسماع صوتهم للأجهزة المحليـــة فضـــلا عن قصـــور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمـــال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ماتكون الى السخرة ، تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع . كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فان مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الراسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع ، وأصبح العمل سلعة من السلع في عمليات الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لصالحه • ولقد واجهت الحركة النقابية التي كان في يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة عن العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها •

* * *

ان حرية النقد ضاعت في هذه الفترة بضياع حرية الصحافة ولم يكن الامر هو مجرد القوانين الصارمة التي وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت في هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا •

وانما طبيعة التقدم الآلي في مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لايقل في صورة عما أحدثته قوانين القمع والكبت •

لقد كان من أثر التقدم الآلي في مهنة الصحافة ، واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة ، والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة •

ان الصحافة - في هذه الفترة ومع هذا التطور - لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذي كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة •

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت - اولا - في اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التي وقفت سدا حائلا دون الحقيقة •

كذلك تزايد الخطر على ماتبقى من حرية الصحافة - ثانيا - بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلي ولم يعد في

قدرتها الا أن تخضع لارادة رأس المـــال المستغل وأن تتلقى منـه ـ وليس من جماهير الشعب ـ وحيها واتجـــاهاتها السياسية والاجتماعية •

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل ، تعرضت هى الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية •

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطمئن الى سـيطرة المفاهيم المعبرة عن مصـــالحها ، ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العـلم ومناهجه ، وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع •

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها •

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها •

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سـلك المدارس والجامعات ، والهـدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحهـا التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا •

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله ، وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها ان تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما ان تستسلم لاغراء مايلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما ان تذهب الى الانزواء والنسيان •

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحا التزييف المروع فى ديمقراطيـة الرجعيـة التى حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل •

أن عمق الوعي واصالة ارادة الثورة وضعا ـ بنجـــاح ـ شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادىء الستة ، ورسما ـ من الواقع وبالتجربة رتطلعا الى الأمل معـــالم ديمقراطيـــة الشعب ... ديمقراطية الشعب العامل كله .

أولا ـ ان الديمقراطية السياسية لايمكن أن تنفصـــل عن الديمقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تـكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية .
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها .

* * *

ثانيا ـ ان الديمقراطية السياسية لايمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعنـاها الحرفي هي سلطة الشعب .. سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لايمكن تجاهـله او انكاره وانما ينبغي أن يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنيـة وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ولقد اثبتت التجربةالتي صاحبت بدءالعمل الثوري المنظم، انه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أي محاولة للعودة الى السيطرة عـلى الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

أن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والاخطار الهـــائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هي في الواقع من صنع الرجعية التي

لاتريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير •

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة •• تملك سلطة الدولة ، فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال ، فاذا انتزعت منها لجأت الى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار •

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته • ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لايمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعيـــة ـ أولا وقبـل كل شيء ـ من جميع أسلحتها •

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات •

ان ازالة التصادم لايزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وانما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا أى بوسائل العمـــل الديمقراطى . بينما بقاء التصادم لايمكن أن يحل بغير الحرب الاهلية وما تحمله من اضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة •

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولابد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيـا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمـال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية •

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العـامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية •

***

ثالثا ـ أن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هـذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى

ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فاعلياتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة - عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة - لعدة ضمانات لازمة :

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها أن تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة . كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان .

ان ذلك - فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية - ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى - نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابى ، باعتبارهم أغلبية الشعب، كما أنها الأغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف .

كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطات الشعبية . فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب ، وأقدر على حسمها .

٣ - ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات •

٤ - ان جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب . وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات • كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد •

* * *

رابعا - ان التنظيمات الشعبية - وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية - تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة •

ان هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لاينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها •

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها •

ان تعاونيات الفلاحين - فضلا عن دورها الانتاجى - هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين ، وعلى استكشاف حلولها •

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين •

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة ، الى مركز طليعى ، فى قيادة النضال الوطنى •

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى أرباحها ، تحت أوفى الأجور ، وأحسن الشروط ، من ناحية تحديد ساعات العمل •

خامسا ـ ان النقد ، والنقد الذاتى ، من أهم الضمانات للحريه ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية ، هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافه ـ بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية ـ تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية : يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع ، وحرية المناقشة .

لذلك فان ملكية الشعب للصحافة ـ التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة ، الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم ـ قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافه بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها ـ هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ـ قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

* * *

سادسا ـ ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة .

كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعيه الجديدة التى تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيراً عن الديمقراطية الاجتماعية ٠

كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ٠ ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولا بد أن يصل اليه من غير موانع ماديه أو تعقيدات ادارية ٠

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييراً جذرياً من الاعماق ، ولقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد – بأسرع ما يمكن – من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديموقراطية الشعب كله ٠

***

أن العمل الديمقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة فى احساسها بالانسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة ينعكس أثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لاصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى ٠

الباب السادس

في حتمية الحل الاشتراكي

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .

ان الحرية الاجتماعية لايمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لايقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية ، بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل ، هي طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ـ وصولا ثوريا الى التقدم ـ لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار . فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي الى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التي نزح الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها ، هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا .

وإذا كانت بريطانيـــا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج فى لانكشير ، فان تحويل مصر الى حقـل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصـــاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى .

ان عصور القرصنه الاستعماريه التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الاخـــلاق قد مضى عهدها . ويتبغى القضاء على ماتبقى من ذكريات لها مازالت فيهـا بقية من الحياة خصوصا فى أفريقيا .

كذلك فان هناك تجارب اخرى للتقدم حققت اهدافها عـلى حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . اما لصالح راس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة باجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشىء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب او التقدم عن طريق السخرة لم يعد امرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هذه القيم الانسانية اسقطت الاستعمار ، كما ان هـــذه القيم أسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين وأنما كانت إيجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج اخرى للعمل من أجل التقدم .

* * *

أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجـــاد المنهج الصحيح للتقدم .

ان أى منهاج آخر لايستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لراس المـــال ويتصورون ذلك طريقا الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخلف ، لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادي في زمن نمت فيه الاحتكارات الراسماليه الكبرى في البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة في المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالميه الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة الى التقدم :

اولهما انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير .

ثانيهما - ان الامل الوحيد لها في النمو هو ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر وطنها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية المقوبة التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني ..

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لايمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ - تجميع المدخرات الوطنية .

٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحيةالاخرى المقابلةلجانب زيادةالانتاج - وهيناحية عدالة التوزيع - فان الامر يقتضي وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لكى يقترب يومه .

ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن ان نترك لعفويه راس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحه

كذلك فان اعادة توريع فائض العمل الوطنى على سـاس من العدل لايمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجـة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقـا لخطة محددة •

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيـد الى التقـدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل اشـكالها السياسية والاجتماعية •

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميـم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصـة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

اولهما : خلق قطاع عام وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية •

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال •

على أن تكون رقابة الشعب شـاملة للقطاعين مسـيطرة عليهما معا •

ان ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتـاج على قواعد علميـة وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة •

***

ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيـدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية

بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية ٠

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجوده والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاتهضمان توزيع الخدمات الاساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات إلى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل ٠

والتخطيط من هذا كله ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ٠٠ لكنه عملية تحقيق الأمل ٠

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هى :

كيف يمكن أن نزيد الانتاج ؟

وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ٠

هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة ٠

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة يستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج ٠

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج ٠

وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه ٠

ان هذا التنظيم لابد له ان يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى

لامركزية فى التنفيذ تكفل وضع برآمج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

***

ان الجزء الاكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على القطاع العام الذي يمتلكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من اجل الكفاية ، وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الاجنبية وتأميمها واعادتها الى مكانها الطبيعى والشرعى وهو الملكية العامة للشعب كله

كذلك فان هـذا النضال الوطنى - حتى فى ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار ، أضاف لهذا القطاع العام كل الاموال البريطانية والفرنسية فى مصر ، وهى الاموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية .

وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الاجانب .

كذلك فان هذا النضـال الوطنى - فى سـعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقى - هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من ادوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثوريتهـا العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

***

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت القطاع العـام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقـة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلي :

أولا - في مجال الانتاج عموما :

● يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج - كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا - فى مجال الصناعة :

● يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

● يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائم عن الاحتكار واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا - فى مجال التجارة :

● يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام . وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وفى هذا المجال ، فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

● يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة - وهى المدة المتبقية من الخطة الاولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل

فى عشر سنوات ـ ان يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الاقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على أن يكون مفهوما بالطبع ان التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظروف من الظروف •

رابعا ـ فى مجال المال :

● يجب ان تكون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المال وظيفته وطنية لاتترك للمضاربة أو المغامرة . كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها •

خامسا ـ فى المجال العقارى :

● يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة او تفتح البـــاب للاستغلال •• وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة اصحابها •

وفى مجال ملكية الارض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع •

على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بثمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير •

كذلك ففى مجـــال ملكية المبـــانى تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها ـ بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى

الاسكان العام والتعاوني سوف تسهم بطريقة عملية في مكافحة اي محاولة للاستغلال في هذا المجال ٠

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ـ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته ـ تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي ٠

ان هذه القوانين ـ امتداد لمقدمات سبقتها ـ كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير ٠

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التي تمت بها وبالجو السلمي الذي تحققت فيه ٠٠ لولا قوة ايمان الشعب ، ولولا وعيه ، ولولا استجماعه لكل قواه في مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة في بلاده ٠

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التي تمت بهـــا ، والجهود الموفقة الشجاعة التي بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين في المؤسســـات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهـذه القوانين في الفترة الحرجة التي أعقبت عملية التحويل الواســعة المدى ـ قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهــذه المؤسســات ودعمها ٠٠

ان ذلك كله اذ يؤكد تصـــميم الشعب على امتلاك مقدراته ، يثبت في الوقت نفســه مقدرة الشعب على توجيههـــا واستعداده بالعناصر المخلصة من أبنائه ٠٠ لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة ٠٠

ومن المؤكد ان الاجراءات التي أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية ٠

لقد تمت ـ بعد ان بدت محاولة الانقضاض الرجعي على الثورة الاجتماعية ـ عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ٠٠

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التي حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة •

ولقد أكدت هذه الاجراءات - يعني الحراسة - أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا .. على أنه من الواجب ألا يستقر في أذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد •

ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدي للتيار الثوري الجارف ، خصوصا في اعتمادها على الفلول الرجعية في العالم العربي المسنودة من جانب قوى الاستعمار •

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعي مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له •

***

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا الى التاميم من كل الشوائب التي حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به •

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية - كما ينادى أعداء الاشتراكية - وانما هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذى يتم لصالح الشعب.

كذلك فان التأميم لا يؤدى الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الانتاج أو في رفع مستواه النوعي . وحتى اذا وقعت خلال عمليه التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلابد لنا أن ندرك أن الأيدى الجديدة التي انتقلت اليها المسئولية في حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها . ولقد كان محتما على أى حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدى الوطنية حتى وان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة •

وليس التأميم ـ كما تنادي بعض العناصر الانتهازية ـ عقوبة تحل براس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغي بالتالي ممارسته فى غير أحوال العقوبة •

ان نقل اداة من أدوات الانتـــاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم •

***

على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغي وجود القطاع الخاص •

ان القطاع الخاص له دوره الفعـــال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التي تكفل له اداء دوره •

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد ـ كما كان فى الماضى ـ على الاستغلال الطفيلي •

ان الأزمة التي وقع فيها راس المال الخاص قبل الثورة تنبع في واقع الامر من كونه وارثا لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر الى خارجها في القرن التاسع عشر •

لقد تعود راس المال الخاص أن يعيش وراء اسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليســـوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصـــالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار ••

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الابد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير •

***

ان التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديمقراطية السليمة وهي ديمقراطية كل الشعب ·

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالي - حتى وان تصورنا امكان حدوثه في مثل الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها ·

ان عائد العمل في مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده في ألوان من الترف الاستهلاكي يتحدى حرمان المجموع ·

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي ، والقضاء على كل أمل في التطور الديمقراطي ·

لكن الطريق الاشتراكي - بما يتيحه من فرص حل الصراع الطبقي سلميا ؛ وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات - يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص ·

ان الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله ·

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته ·

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا نستطيع أن تحلق الى الآفاق العاليه التي تتطلع اليها جماهير الشعب ·

الباب السابع

الانتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ، ذلك الزمن الذى كان مصير الأمة العربية ، وشعوبها ، وافرادها ، يتقرر فى العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير امته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والاعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

***

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الاقل كل عشر سنوات ، لم يكن مجرد شعار ، وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف ؛ والسابق الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى

تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج في بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

واذا كانت محاولات تنظيم الاسره بغرض مواجهه مشكلة تزايد السكان تستحق اصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الامر حسابه في عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التي يمكن ان تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة ، برغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما امام النضال الوطنى : بل ان القياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعتصر قواهم تحت ضغط المسئولية ، وانما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم اخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير ... وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة ، وانما هو يؤمن

ـ استنادا الى الدراسة والى التجربة ـ بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجه ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملكية الارض ، وانما الواقع ان هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق ، اذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى ـ على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة ـ قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى حد متقدم ، خصوصا اذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الارض الى الملكية العامة . وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للارض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لاكبر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وانما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى ، الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير ، وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج . ثم هي معه حتى التسويق

الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده ، وكده المتواصل •

ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك •

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ •

كذلك فان هذا الهدف ـ فضلا عن أهداف زيادة الانتاج ـ كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة ، والاقتصادية ، والنفسية ، لكى يبنيه •

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين ، لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى •

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة . هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشيطا •

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق اليهـا معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول : الامتداد الأفقى فى الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء والبوار ••

ان عمليـات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة •

ان الخضرة يجب أن تفتح مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ، وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من

ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه ، الى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ، ليملكوا في ارض وطنهم . والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق ، الى ملكية الارض .

الثاني : هو الامتـــداد الرأسي في الزراعة ، عن طريق رفع انتاجيه الأرض المزروعة .

ان الكيمياء الحديثه قد مست ثوريا طرق الزراعة واساليبها وذلك بواسطة الاسمدة ، والمبيدات الحشريه ، واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائله عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعي للفلاح دعما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتـائج هذه الدراسة .

الثالث : ان تصنيع الريف ـ اتصالا بالزراعة ـ يفتح فيه ابعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغي أن نذكر دائما أن الصـــناعة بالتقدم الآلي ، ليست في مركز يسمح لها بامتصـــاص كل فائض الأيدي العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك في الوقت الذي لم يعد فيه جدال في أن حق العمل ـ في حد ذاته ـ هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعي لوجود الانسان وقيمته .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها في الريف ذاته وتصنيع الريف فضـلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعي يعزز العناصر العاملة في الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين في خدمة الانتاج الزراعي في جميع مراحله .

***

ان تطوير عملية الانتاج في الريف سوف يساعد في نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى نستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما •

ان التعاون سـوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية في الريف لمواجهة مشاكله •

كذلك نقابات العمـال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعةوأهدرت بالسلبية طاقاتهم •

ان هذه القوى هي الخلايا التى نستطيع أن تنسج خيـوط الحياة في الريف من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقـرب القرية الى مستوى المدينة •

ان وصول القرية الى المستوى الحضـارى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية •

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمـل الجاد في القرية من غير تعال عليها ، ومن غير خيلاء •

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى - وخصوصا من الناحية الثقافية - سوف يكون بداية الوعى التحطيطى لـدى الأفراد • وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها وهى مشكلة تزايد عدد السكان •

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط في حياة الفرد ، سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب •

***

ان الصناعة هي من الدعامات القوية للكيان الوطنى • وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمـال فى التطوير الاقتصـادى والاجتماعى •

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجـــاوب مع التخطيط الواعى المدروس ، وتفى ببرامجـــه دون ما عوائق غير منظورة ، تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا ، وأن يأخذ فى اعتباره جميع النواحى الاقتصـــادية والاجتماعية ، فى معركة التطوير الكبرى .

فمن الناحية الاقتصادية :

ينبغى أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم .

ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنـــا مجرد نقطة بداية سليمة . وانما هو يكفل أيضـــا تعويضا عن التخلف ، ويعطى الصـــناعة المصرية الجديد الذى تأخذ به مركز امتياز يعوض الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال أن يطرح الرأى القائل بأن اســتخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة ـ خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه ـ لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأى قـــد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى تماما فى المـــدى الطويل . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج .

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع وبالتالى يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

أن الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق ، الى أقاصى الأرض المصرية .

أن مصادر الثروة الطبيعية والمعدنيـة مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها •

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الأرض ، لم تزد الجهود التي وجهت اليها حتى الآن ، عن مجرد خدوش على سطحها •

ان العمل العلمي الصناعي وحده هو القادر على أن يجعـــل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها ، وتفيض بمـــا في باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم •

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصـــناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة ، وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة ، فبها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه الصناعة الحديثة •

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التي تكسبها قيمة مضافة في الأسواق وهي بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعي كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة •

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصـــناعات الاستهلاكية ، ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما في مطالب الاستهلاك •• وتوفر مصـــادر قيمة من النقد الأجنبي ثم هي تتيح في الوقت الحاضر فرصـــة للتوسع في التصدير الى أسواق قريبة منـا لم تصل فيهـا بعد الى مركز المنافسة في الصناعات الثقيلة على المستوى العالمي •

والصناعات الغذائية ـ في ضمن الصناعات الاستهلاكية ـ تقدر أكثر من أي سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق في الدول المتقدمة التي يرتفع فيها الطلب الاستهلاكي ، بارتفاع مستوى المعيشة فيها •

وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع في برامجهـا تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا • او تصنيعا كاملا ، فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير •

انه يحقق زيادة الانتاج ، ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما أنه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل ، والتي تطلبه كحق انساني مقدس ، وفي نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبي الذى يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير •

ومن الناحية الاجتماعية :

فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانسانى الذى لابد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك •

اذ الفلسفة التي قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية •

ان الصناعة الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيـــان الصناعي الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة ـ مع الأولوية المحققة التي يجب أن تمنح له ـ لايجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية •

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل ـ من غير مبرر حقيقي ـ امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة •

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل في مصر تطويرا ثوريا بعيد الأثر •

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة في مصر ، كان السند العملي للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ •

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ، ولم تجعل العمل ملكا للآلات •

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد احد التروس في جهاز الانتاج •

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للأجور ، واشتراكا ايجابيا فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل وعلى هذا الأساس فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية . لابد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالاشتراك فى الادارة والارباح - مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا يلغى دور التنظيمات العمالية ، وانما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج ، الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ، ونفسيا وفكريا ، من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد ، لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

***

أن التوسع فى طاقات القوى المحركة ، وفى اقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج، فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيه ـ بكفاية ـ شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع ان تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب العالم البحرى ، ويطل على أعظم بحاره أهمية من نواحى الاقتصاد والسياسة وهما البحران الأبيض والأحمر .

***

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم ـ بجانب القطاع العام ـ بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص . وانما كان لها هدفان اساسيان :

الهدف الأول ـ خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة حتى

حساب الكثرة ، ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينهـــا ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير •

والهدف الثانى ـ زيادة كفاية القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مســئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى •

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع ، يؤكد قـــوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية •

ان تحقيق هذين الهـــدفين يزيل بقايا العقد التى صنعهـــا الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشـــك على دور القطاع الخاص ، وبالتالى فان الطريق أمام هـــذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بهـــا وحدها الآن أو ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير •

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال ، وتركت البـــاب مفتوحا للاستثمار الفردى ، الذى يخدم المصلحة العامة للتطوير كما يخدم مصـــلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال •

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبـــادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير •

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمـــة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائمـــا فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل وعلى حماية الاحتكار الذى ينفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح •

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التى كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمـــانى الوطنية فى أن الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تســـاوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة • ان اعـــادة

توزيع الثروة لا تعرقل طريقة التنمية وانما هي تنشطها من حيث هي تزيد عدد القادرين على الاستثمار •

ان رأس المـــال الفردى في دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المـــال العام ، وان هذه السلطة هي التى تشرع له وهي التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشـــاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف •

انها على استعداد لأن تحميه •

ولكن حماية الشعب واجبها الاول •

***

أن رأس المال الأجنبي ودوره في الاستثمار المحلي أمر يمكن الاستطراد اليه في هذه المرحلة •

ان رأس المال الأجنبي تحيط به – في بطر الدول المتخلفة ، خصوصـــا تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى – سحب من الشكوك والريب •

ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع في ظلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده •

ان الأمر يتطلب وضع أولويات هي في الواقع من خلاصـــة التجربة الوطنية ، كما أنها تأخذ في الاعتبار طبيعة رأس المـــال العالمي الذى يفضل دائما أن يجرى وراء المواد الخام البكر في مناطق لم تتهيأ للنهوض الاقتصـــادي والاجتماعي ، حيث يستطيع في ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة •

ومن هنا فان التطوير الوطني – في الدرجة الاولى – يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة ، التى تساعده على تحقيق أهدافه • وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت ألوان أعلامهم •

وفي الدرجة الثانية فان التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفي بهـــا دون عنت أو ارهاق •

والقروض ـ بالتجربة ـ طريقة واضحة فى حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى ـ فى الدرجة الثالثة ـ مستعد للقبـــول باشتراك رأس المال الأجنبى فى أوجه نشاطه الوطنى كمستثمر ، على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصـــا تلك التى تقتضى خبرات جديدة ، يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبى فى ادارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا ـ والى غير حد ـ الى المستثمرين ، وذلك أمر يجب الا يترك على اطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتى دور القبـــول بالاستثمار الأجنبى فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبوله فى النواحى التى تتطلب خبرات عالمية ، فى مجالات التطوير الحديث .

ان شعبنا فى نظرته الثورية الواعية يعتبر أن المســـاعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى أن الدول ذات الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها ، بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نزحته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختيارى على الدول المتقدمة .

وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات المـــاضى الاستعمارى تعـــوض به الذين استغلتهم عن طول استغلالها لهم .

أن الانتاج كله للمجتمع ، فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتامين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعـــا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفــرص وهــو التعبير عن الحرية الاجتمــاعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لــكل مواطن ينبغى تكريس الجهـــد لتحقيقها :

أولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى . وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن . فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها : حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه .

ان العلم طريق تعزيز الحرية الانســانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شــباب العمل الوطنى واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم ، وعنــاصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده

ومع العـــلم الذى تحصل عليه ـ أن العمــــل فضلاً عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ـ تأكيد للوجود الانسانى ذاته •

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هنـــاك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب •

رابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان •

***

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح •

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقــــايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة •

ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضـــال الوطنى •

***

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منهــا مجتمعنا زمانا طويلا •

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة ، تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر

***

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لهـــا قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين - ضد طبيعته وروحه-لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

***

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التى ارادت احتكار خيرات الارض لصـــالحها وحدها . أقدمت على جريمة ستر مطامعهـــا بالدين وراحت تلتمس فيه مايتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان .. ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغـــالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم .

ان الله - جلت حكمته - وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

وينبغى لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال .

ان العبيد يقدرون على حمـــــل الاحجار وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان . والايمان بغير الحريه هو التعصب . والتعصب هو الحـــاجز الذى يصد كل فكر جديد . ويترك أصـــحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان .

ان الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر . وهو بناؤه المقتدر .

ان حريه كل فرد - فى صنع مستقبله . وفى تحديد مكانه من المجتمع ، وفى التعبير عن رأيه ، وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله - حقوق أســـــاسية للانسان ولابد أن تصونها له القوانين .

ولا بد أن يستقر فى ادراكنا أن القانون فى المجتمع الحـــر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها .

كذلك لابد أن يستقر فى ادراكنـــا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية ، بل هى مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة المتكافئة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقـــة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله .. بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للاخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقى ، الناشىء عن المصالح التى لا يمكن

أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم ، لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة •

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية •

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار •

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر •

***

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة وبنفس المقدار ، فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها •

ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديمقراطية •

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها •

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى اى صورة من صوره •

كذلك فان حرية الصحافة وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات •

ان الديمقراطية السليمة ، بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبا أمينا على أداة الارادة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية •

***

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لموآده ونصوصه ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا

ان كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وان أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا ـ وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية ـ لا بد أن يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .

***

ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق فى عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجيه . كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة وفى الموضع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القوات المسلحة للجمهورية العـــربية المتحدة ، يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرا على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجـــة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث، وان تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك فى أن التقـــدم الذاتى هو فى جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضـــد الاخطار المتربصة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش فى منطقة مفتوحة للاطماع الباغية • وان من أول اهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد •

ان الجمهورية العربية ، بالذات ، طليعة النضـــال العربى التقدمى وقاعدته وقلعته المحاربة هى الهدف الطبيعى لجميع أعداء الامة العربية وأعداء تقدمها •

ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الارض العربية الممتدة من المحيط الى الخليـــج تحت سيطرتها العســـكرية ، حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها •

ولقد وصل التـــآمر الاستعمارى الى حد انتزاع قطعة من الارض العربية فى فلسطين قلب الوطن العربى . واغتصابها - دون ما سند من حق أو قانون - لصـــالح اقامة فاشستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكرى ، الذى يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل أداة للاستعمار •

والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع ، هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية ، التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العـــدوانية الاستعمارية الصهيونية •

ان مواصلة الزحف الشـــعبى نحو التقدم الاقتصـــادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود •

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية ، التى تتمكن بهـــا من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه •

ويجب ان يكون نصب أعيننا دائماً ألا تطغى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية ، لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هى القلب الذى يغذى اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ، ويمكنهـــا من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن وللمواطن ، تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب ـ الى الوقت الذى تستـــقر فيه مبادئه العظيمة وتسود على العـــالم الذى تعيش فيه ـ أن يكون مستعد باستمرار ـ من أجل حرية الوطن والمواطن ـ أن يدعم الســـلام بالقوة .

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله

ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكى يحقق أهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للامل غير العمل الانسانى .

لقد استطاعت مجتمعات اخرى فى قرون سابقة أن تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب اموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من أجل غيرها .

وفى مجتمعات أخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة ـ بطريقة تتنافى مع الانسانية ـ لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الاجنبية .

كذلك تحقق فى تجارب أخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الاجيال الحية ؛ سلبها كل ثمار عملها من اجل الغد الموعود الذى لم تستطع ان تراه ، أو وصلت اليه وهى تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسى ، وتؤرق خيالاتها أشباح من الارهاب والطغيان .

ان طبيعة العصر لاتحتمل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبهت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه .

والطبقة العاملة لايمكن ان تساق بالسخرة الى تحقيق أهداف الانتاج .

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمي يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها أمرا ممكنا وقابلا للتحقيق .

كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد .

ان العمل الوطني على أساس الخطة لابد ان يكون محددا أمام اجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد في هذا العمل يجب أن تكون واضحة امامه حتى يستطيع ان يعرف — في أي وقت من الاوقات — مكانه في العمل الوطني .

ان ذلك يقتضي أن تتحول الخطة الشاملة — في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية — الى برامج تفصيلية تكون في متناول يد اجهزة الانتاج .

ان ذلك يقتضي ربط الانتاج كما ونوعا ، بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها في اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع في عملية الانتاج لايمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة . والا أفلت التوازن الحيوي لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار .

والامر كذلك ايضا في برامج الخدمات .

ان وعي كل مواطن بمسئوليته المحددة في الخطة الشاملة كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها — هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الاهداف — هو في الوقت ذاته عملية انتقال ثورية

بمعنى العمل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن في كافة المجالات • بل يجب أن تصل اليهم بالطريقة الاكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الرأى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان الوضوح الفكرى أكبر مايساعد على نجاح التجربة . كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق ، امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع ، يسهل حفظها للمستقبل ، كما انها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ ان يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه .

ان ذلك أمر لايمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال ، وانما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالاخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الاكبر ضد هذه الاخطار

كلها هو ممارسة الحرية ، وخصوصا بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لايمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل أجهزة الادارة المركزية او المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ، أن يكون سلطة تحديد اهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

❋ ❋ ❋

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الاهداف الكبيرة للعمل .

ان اى محاولة لاخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانهالاتكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالى يصبح لامفر امامها من أن تتنحى او يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ، ضمانات

ضرورية لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب ، فى فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذاالنحو ليستلازمة فقطلحماية العمل الوطنى . ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعاللتجنيد عناصركثيرة ، قد تتردد قبلالمشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لاهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لاتشكل خطرا على أمن النضال الوطنى ، بل انها صمام الامان له ، فانها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام ، وتخلق قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى، ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالاكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسائللتحقيقها وتجميع قوى الشعبوراء الجهود المحققة لها .

ولابد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها ، وتأكيد مسئوليتها أمام المنابع الاصلية لقوتها . ولا بد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية وأن ثورية القواعد والحاحها الدائم من أجل التقدم سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة .

***

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لايجب ان يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الامل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الاهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الاهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لايحقق احلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هى وحدها القادرة على الوصول الى الاحلام .

وليس من حق احد فى هذه المرحلة ان يخدع الجماهير بالمنى وانما تقتضى الامانة الثورية ان تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها .

ان ذلك أمر ينبغى وضعه موضع الاعتبار طول الوقت . وينبغى أن يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير فى الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

* * *

والمراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه . ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق ، أو تشيع فيه روح التردد . انما يقللون من قوة المجتمع . بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق ، المنبعث من الواقع الوطنى .

ان التقدم الوطنى لاتحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لاى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ، ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع ان يبدا تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر فى المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة انما يخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

***

والقيـــادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة . لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .

ان الثروة التى يملكها هذا الوطن ـ صانع الحضارة ـ من الخبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لابد من الحـرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الاحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسـها .

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشـاكل الكبرى للتطوير الوطنى ، تحل خلال التعقيدات المكتبيـة والادارية .

ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمهـــا أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجمد وصـول نتائجـه الى الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حـد ذاتها . ان هذه الاجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضـمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

* * *

وبنفس المقدار فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الاخـرى ، تجمد عملها وتلغى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقـال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقـانون الثورى الذى صدر بأن : « يكون هناك عمل واحد للرجل الواحـد » ، ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط .. ، ولكنه كان محاولة للوصول الى أن يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

***

والقيادات الجديدة لابد لها أن تعي دورها الاجتماعي . وأن أخطر مايمكن ان تتعرض له في هذه المرحـــلة هو أن تنحرف ، متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى في عملية التطوير في حاجة أيضا الى ان تؤمن بأن الاسراف ـ حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية ـ هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التي هي وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم في مصاريف الانتاج التي لامبرر لها كما أنه يشمل في الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية في دراسة المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال في التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغييرات الكبرى ومن أخطارها ، ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .

ان العمل الثوري لابد له ان يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم انقاض الماضي ، ولكن الثورة هي عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك انهـــا مجرد انفجار عصبي تتنفس به الامة عن كبتها الطويل ، ولكنها لاتغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقي للادارة الثورية ، ومن هنـــا يبدأ الدور العظيم الذي لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة .

والعلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري .

والعلم وحده هو الذي يجعل التجربة والخطـأ في العمـــل الوطني تقدما مأمون العواقب . وبدون العلم فان التجربة والخطأ

تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مــرة لكنها تخطىء عشرات المرات .

ان مســئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صــنع المستقبل لاتقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل ، تحقيقــا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست ابراجــا عاجيــة ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيــد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضــــال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما ســـوف يحققــه التقدم الجديد .

ان الامم التى ارغمت على التخلف . اذا ما استطاعت ان تبدأ ـ الآن ـ معتمدة على العــلم المتقدم .. تضمن لنفســها نقطــة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفســها قوة اندفاع أشــد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على ان مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال ان تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لاتستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة ان تتحمل اعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على ان بلوغ النضال الوطنى لاهــدافه ســوف

يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء ان يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها • ان ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده .

اننا لانستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف ــ مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا ــ كثيرا وما زال يكلفنا الكثير ؛ لكننا مطالبون الآن ــ وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا ــ أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه .

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا .

ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

❋ ❋ ❋

على أنه يتعين علينا ان نذكر دائما أن الطاقات الروحيةالتى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما انها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات ، وتقهر بهما مختلف المصاعب والعقبات .

واذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا واشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحدة العربية

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وفى دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها .

ان الامة العربية لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقةالوحدة بين شعوبها .

لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة واصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته .

يكفى ان الامة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدةالتاريخ التى تصنعوحدة الضمير والوجدان .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة الامل التى تصنعوحدة المستقبل والمصير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها ـ مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ـ ينظرون الى الامور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو فى حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى .

واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى . والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية

فى العالم العربى هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التى تهب على الامة العربية ، وتحرك خطواتهـا وتنسقهـا عبر الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الامل الواحد فى كل مكان من الارض العربية ، وتجمع القـوى الرجعيـة على المصالح المتحدة فى كل مكان من الارض العربية ، هو فى حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الامة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضـامن بين الحكومات .

أن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمـة عند القواعـد الشعبية فى الامة العربية كلها .

واختلاف الاهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية .

لكن وحدة الهدف عند القواعد هى التى ستتكفل بسد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحدة الامة العربية قد وصلت فى صلابتها الى حد انها اصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن ان تدل أساليب الانقلاب العسكرى ، ولا أساليب الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة ، على شىء الا على دلالتها بأن النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس ، وانه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها .

ان وحـدة الهدف لابد أن تكون شـعار الوحدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولا بد أن ينبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطنى هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان يدرى ساهم فى تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شك أن الثورات الاصيلة تستفيد من حركات خصومها فى مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه . واصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا . تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية أجزاء الوطن العربى ودعما لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

* * *

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد . ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثوريتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لايمكن ـ بل لاينبغى ـ أن تكون فرضا ، فان الاهداف العظيمة للامم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها.
ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا غير اخلاقى فحسب .. ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الامة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص

من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير .

ان اى حكومة وطنية فى العالم العربى ـ تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى ـ هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

ان اى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين ـ أو أكثر من شعوب الامة العربية ـ هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من اجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح المسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السلمية هى المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .
ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ـ كما اثبتت التجارب ـ فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب ان تتجه ايضا الى فتح الطريق

امام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة ــ وهى تؤمن بأنها جزء من الامة العربية ــ لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة امام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها أن تحرص على ألا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب أن تظل فى اطار المبادىء الاساسية : تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلى وأمكانياته .

كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة

لكنها فى نفس الوقت لاتستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

ان ذلك لايؤثر ــ ولا ينبغى له ان يؤثر ــ على قيام جامعة الدول العربية ، واذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على ان

تحمل الشوط العربى الى غايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات

ان الشعوب تريد املها كاملا .

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لاتقدر ان تصل الى ابعد من الممكن .

ان الممكن خطوة فى طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة فى تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على الا تكون هناك - تحت أى ظرف من الظروف - وهم تحميلها اكثر من طاقتها العمليه التى تحددها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق الوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت - تحت اى ستار وفى مواجهة اى ادعاء لايجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هى انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى •

ان أى سياسة خارجية لأى وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا امينا وصادقا لعمله الوطنى • تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفاقا واتجارا بالشعارات •

ان تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل أن تستعير سياسة خارجية براقة لا تكون صدى للواقع الوطنى وتعبيرا عنه •

آن الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال الذى حاولت أن تزيفه عليها •

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس امين وصادق لعمله الوطنى ، تمتد فى ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها •

ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبيرا عن كل مبادئها الوطنية هى :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع أقنعته ، ومحاربته فى كل أوكاره •

والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى •

ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء ، فان الرخاء المشترك

لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره ·

****

ان شعب الجمهوريه العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا مازال أسطورة فى تاريخ نضال الشعوب ·

إن شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه برغم التحايل عليه بأستار الخلافة الاسلامية ·

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرسى حتى أرغم المغامر الذى دوخ أوربا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الابيض الى فرنسا ·

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استعملت أسرة محمد على ·

وتدافعت موجاته الثـــوريه واحدة أثر الأخرى حتى جرفت أمامها - بعـــد سنوات طويلة من التضحيات النبيـــلة - كل الحواجز التى أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هى الامبراطورية : العثمانية · والفرنســية · والبريطانية · وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها ·

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليـــا لانتصاره على الاستعمار ، لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى برر أمام التاريخ ، كل التضحيات وشرف مقدارها ·

وبعد النصر الثورى العظيم صـــباح ٢٣ يوليو . وفى طريق الشعب الى التقدم الثورى ، داست الجموع المنتصرة بأقدامها بقايا العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع · واجتثت جـــذور الرجعية ·

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليهـــا وجوده فوق أرضنا· وبانقضاض شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ، ومن ثم

كانت الخطوة الباقية هي ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد أن طوت أعلامها ؛ وابتلعت كبرياءها .

أن شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين في عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل في نضالنا الوطني .

ان الاستعمار الذي جلا عن أرضنا ـ طبقا لاتفاق تم تنفيذه في يونيه سنة ١٩٥٦ ـ ما لبث أن عاد في اكتوبر من نفس العام متصورا أنه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذي عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التي حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ . وقاد مقاومة هائلة في الشرق الاوسط كله ضد حلف بغداد حتى أسقطه لم يتردد في مواجهة العدوان المسلح الثلاثي الذي أقدمت عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة الاستعمارية التي خلقتها المؤامرات الرامية الى ارهاب الامة العربية وتمزيقها وهي اسرائيل .

ان الاستعمار في معركة السويس ، كشف نفسه ، وكشف قواعده وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لان الشعب المصري حاول أن يحقق استقلاله ويبني تقدمه من أحد موارده الوطنية التي طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائده وقيمته .

ان الشعب المصري باسترداده قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته في الصميم ؛ وأثبت صلابته ـ بتحمله العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول المعركة المسلحة ـ في وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصري ـ بثباته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزو ـ

استطاع ان يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى •

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير •

ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده ؛ لم يعد وحيدا •

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب ، نتيجة للمقاومة الوطنية الباسلة •

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه ، وجدوا أنفسهم فى عزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه •

ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس انهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة •

ان نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت بفضل نضال شعبنا •

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير اسلوبه •

ان شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها •

ان اصرار شعبنا على محاربة الاحلاف العسكرية — التى تريد ان تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار — كان صوتا عاليا بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبها ومحذرا •

ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى ، هو تصميم على تصفية جيب من اخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب • وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى أفريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر •

ان اصرار شعبنا على مقـــاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، ان الاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتهـــا وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهـدها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم •

ان الرق كان الصورة الاولى من صـــور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه ، يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم ، وانما يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات •

* * *

أن شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام •

ان السعى نحو السلام قاد خطى شـــعبنا الى مراكز دولية أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضىء الطريق نحو السلام •

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج وانجاحه ، والذى شارك فى أعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام – أثبت شجاعة فى الايمان بالسلام •

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس اللغة التى تكلم بها أمام الكبار الاقوياء فى الامم المتحدة •

ان شعبنا فى دعوته الى السلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر •

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح . انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالســلام • لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة •

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على ارضه •

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار فيمعركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذى مسلح شعبنا بشعار « عدم الانحياز والحياد الايجابى » .

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو تحية عظيمة لاخلاص شعبنا فى خدمة السلام ، ان الدعوة الاولى لاول مؤتمر لدول عدم الانحياز هي هذه الدعوة التى صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت فى نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز والحياد الايجابى ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والاستعمار - انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع هذا الشعار عن ايمان ، وفى النضال من أجله - عن حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لاحراز التقدم .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار ... ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام ... لتوفير الجو الامثل للتطوير .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والامم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الانسانى .

ان المعارك الدولية التى خاضها شعبنا إنما كانت معارك

دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الامة العربية التي يشعر بانتمائه الحيوى اليها ، انتماء الجزء الى الكل •

ولقد رفع شعبنا – حتى فى أحلك ظروف المعارك القاسية التى أرغم على خوضها – شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » ايماءة واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقاوم السيطرة •

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ • وان التعاون الدولى من أجل الرخاء أقوى ضمانات السلام العالمى •

ان السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الامم المتقدمة والامم التى فرض عليها التخلف •

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الاول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة •

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الامل الوحيد فى تطور سلمى يقرب ما بين مستويات الامم ويزرع المحبة بينها بديلا عن سموم الكراهية •

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التكفير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعمارى •

أن التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية أن تتحرك عليها •

انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع • فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية •

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطور وتضىء جوانب التخلف المظلم •

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى

توجه الى صنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن تترصد لها وتتربص بها ٠

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصــادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم ٠

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالاعمال لتحقيق التعاون الدولى عبر كل المحيطات والى كل الاقطار ٠

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن اسـيوى افريقى ؛ ويؤمن بتجمع من أجل السـلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشـــعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة ٠

❊ ❊ ❊

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم ٠ وانما هى حلقات سلسلة واحدة ٠

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبـــط بوحدة مصير الامة العربية ٠

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ٠

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهمـــا الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين ٠

ان شعبنا يعتقدفى السلام كمبدأ ، ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتـوانى عن العمل من أجـله مع جميع الذين يشـاركونه نفس الاعتقاد ٠

أن شعبنا يعتقد فى رسالة الاديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة •

ان فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب •

* * *

أن شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه •

اعلان الميثاق

وفى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ ، أقر المؤتمر الوطنى للقــــوى الشعبية الميثاق الوطنى •

وتلا السيد الامين العام للمؤتمر اعلان الميثاق •

***

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام •

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ، ليصوغها من جديد وفق أمانيه •

ونحن أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، الممثلين لقطاعات الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة •

والصادرين عن ارادة شعبية تبرم أمرها فى اجماع ووحدة :

ايمانا منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام •
وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة ، وفى الكفاية والعدل •
واستمساكا بحق أمتنا فى الحياة والتحرر والانطلاق •

وتثبيتا لخطانا على طريق ثورتنـــا الانســـانية والاجتماعية والسياسية •

وسعيا الى تحقيق التكافل ، وتذويب الفوارق بين الطبقات •

وتوكيدا لمعانى الفضيلة والايثـــار فى سلوك الفرد وصلات الجماعة •

وتجلية لطابعنا الشعبى وحياتنـــا الاصيلة ، فى اطار قيمنا الروحية الدينية والخلقية •

واعتزازا بتراثنا فى الماضى ، وجهادنا فى الحاضر ، وعملنا من اجل المستقبل •

ويقينا باننا جزء لا يتجزأ من الشـــعب العربى ، وان أمتنا العربية أمة واحدة ٠

وأداء لواجبنا التاريخى ، ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام القائم على العدل ٠

بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هـذا الميثاق ، ونعلنه اطارا لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل ٠

نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نستمسك بكل ما فيه من معانى الحق والخير والعدل فى الحيـــاة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله من طاقة ، لنضع هذه المعانى جميعا موضع التنفيذ ٠

« وعلى الله قصد السبيل »

قانون الاتحاد الاشتراكي العربي

المقدمة والأهداف

● منذ أن قامت الثورة ، ثورة ٢٣ يوليو ، وارتبطت بمبادئها الستة ، وانتقل نضال الشعب للتحويل الاشتراكي بعد قرارات يوليو ١٩٦١ ، اقتضت مراحل الكفاح قيام تنظيم شعبي ، هو الإتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون أمينا وقادرا على المحافظة على مبادىء الثورة الستة ، والاندفاع بها الى الاهداف الكبرى التي حددها الميثاق .

● ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية، التي تقود الجماهير ، وتعبر عن ارادتها ، وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم ، في ظل مبادىء الميثاق .

● وهو الوعاء الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها .

● ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي ـ كتنظيم سياسي شعبي ـ قوى الشعب العاملة ، ويتمثل فيه تحالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية .

اهدافه :

● تحقيق الديمقراطية السليمة ، ممثلة بالشعب وللشعب ، لتكون الثورة بالشعب في أسلوبها ، وللشعب في غايتها وأهدافها .

● تحقيق الثورة الاشتراكية التي هي ثورة الشعب العامل .

● دفع امكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير .

● حماية الضمانات التي قررها الميثاق ، وهي :

★ كفالة الحد الادنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بحيث يراعى في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه أن تكون نسبة العمال

والفلاحين ٥٠٪ على الاقل ، باعتبـــارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الاساسية .

★ مبدأ القيادة الجماعية .

★ دعم التنظيمات التعاونية والنقابية .

★ ارساء حق النقد ، والنقد الذاتى .

★ نقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجيا .

واجباته :

● أن يكون قوة ايجابية تدفع العمل الثورى .

● حماية مبادىء الثورة وأهدافها .

● تصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع .

● النضال ضد تسلل النفوذ الاجنبى .

● النضال ضد تسلل الرجعية التى تم اسقاطها .

● النضال ضد تسلل الانتهازية .

● مقاومة السلبية والانحراف .

● منع الارتجال فى العمل الوطنى .

مبادىء العمل :

★ ان الاتحاد الاشتراكى العربى يشكل الاطار السياسى الشامل للعمل الوطنى ، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب ، من فلاحين وعمال ، وجنود ، ومثقفين ، ورأسمالية وطنية . على أساس الالتزام بالعمل الوطنى ، فى ترابط وثيق بين المستويات المختلفة ، من قاعدة التنظيم الى قيادته الجماعية .

● وضمانا لأن يؤدى هذا التنظيم الشعبى الى تحقيق اهدافه ، فان العلاقات ، سواء بين الاعضاء وبعضهم أو بينهم وبين تنظيماتهم ،

تتطلب مجموعة من القيم والمبادىء ، ليسير الاتحـاد الاشتراكى العربى بقوة ايجابية نحو أهدافه الثورية •

● وأهم هذه المبادىء ما يلى

★ احترام الأقلية لارادة الأغلبيه ، حتى لا يكون هنـاك أى مجال لقيام دكتاتورية فى منظمات الاتحاد •

★ كسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع • وهـــذه الثقة هى السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخـوف ، ولكنها وليدة الاقتناع ، ولا تعطى للقيـادات - فى أى مستوى من المستويات - حقوقا مكتسبة . تقيـــم دكتاتوريات داخل تنظيمات الاتحاد •

★ النظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على ساس اخلاص القيادة الثورية ، وسلامة مخططاتها ، واخلاص الطيعه الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية ، واقتنـــــاع الجماهير •

★ العمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحـاد وبين الشعب العامل •

★ العمل على حل مشاكل الجماهير •

★ العمل على استمرار الدفع الثورى لدى الجماهير •

★ اطلاع الجماهير على حقائق الامور •

★ عدم فرض السلطة ، أو ممارسة أى نوع من التعالى على جماهير الشعب العامل •

★ الاعتراف بالاخطاء والمبادرة الى اصلاحها •

● ان الاتحاد الاشتراكى العربى - وهو السلطة الشعبية - يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى ، وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، بينما يقوم مجلس الامة - وهو سلطة الدولة العليا ، ومعه المجالس النقابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى •

● ان الاتحاد الاشتراكى العربى لا يحل محـل النقابات أو التعاونيات أو منظمات الشباب ، وانما يعمل على القيـــام برسالته وتحقيق أهدافه بمساعدة هذه المنظمات على النحو الذى أوضـــحه الميثاق ٠

● ومن خلال منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى جميـع مستوياتها يجد الميثاق ـ وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية ، وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثورى ـ طريقه الى التطبيق العملى ٠

● وفى قيام الاتحاد الاشتراكى العربى بدوره القيــــادى ، وتحمله مسئوليات الطليعة ، ووقوفه حارســـا على الضمانات التى كفلها الميثاق ، وممارسته لوظائفه بالاسلوب الديمقراطى ، وانبثاقه عن الجماهير ، وتمثيله لأمانيها ، وتعبيره عن ارادتها ـ تحقيق لمبـدأ سيادة الشعب ، وارساء لقـــاعدة أساســـية من قواعد التنظيم الســـياسى الديمقراطى ، وهى أن الديمقراطية السليمة تصبح ، بالمنطق الاشتراكى ، وسيلة وغاية للنضال الوطنى ٠

الباب الأول

عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي :

● **مادة ١ :**

عضوية الاتحـــاد الاشتراكي العربي مفتوحة لكل مواطن من قوى الشعب العاملة تتوافر فيه الشروط التالية

(أ) أن يكون من مواطني الجمهورية العربيه المتحدة .

(ب) أن تكون سنه ١٨ سنة على الاقل ، وله حق الانتخاب .

(ج) أن يكون مواطنا صالحا غير مستغل ، ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف .

(د) أن يؤمن بالميثاق ، ويتعهد بالعمل في منظمات الاتحـاد الاشتراكي العربي ، عاملا على تحقيق أهدافه .

(هـ) أن يقدم طلبا كتابيا للانضمام لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي .

● **مادة ٢ :**

تكون عضوية الاتحــــاد الاشتراكي العربي لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

(أ) **عضو عامل :** وهو من له حق الترشيح لمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وحق انتخاب أعضاء هذه المنظمات ، ويسدد الاشتراك الذى تقرره اللجنة التنفيذية العليا .

(ب) **عضو منتسب :** وهو الذى تحدد أوضاعه وفقا للقرارات التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا بنظام الاعضاء المنتسبين .

● مادة ٣ :

يقدم الطلب لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي في المؤسسة الجماهيرية التي يعمل بها أو ينتمي اليها مقدم الطلب، أو في الوحدة الاساسية التي يدخل في نطاقها محل اقامته العادية •

● مادة ٤ :

واجبات العضو العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي هي :

(أ) أن يكون متمسكا بالقيم الروحية والانسانية

(ب) أن يطبق القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي •

(جـ) أن يحافظ دائما على وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي وتماسكه •

(د) أن يبذل قصارى جهده في تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكي العربي ، وما يكلف به من واجبات •

(هـ) أن يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي باستمرار ، ويتولى شرحها للغير •

(و) أن يقبل قرار الاغلبية ، حتى ولو كان مخالفا لرأيه ، ويعمل على تنفيذه باخلاص وتفان •

(ز) أن يكون قدوة حسنة لغيره ، ويكون مثالا للمواطن الاشتراكي ، يحتذى به في محيط عمله وفي تصرفاته •

(ح) أن يعمل دائما على رفع مستواه الفكري والعقائدي • ويتعمق في فهم مبادىء الميثاق الوطني ، ويتولى شرحه للغير •

(ط) أن يضحي دائما بمصلحته الشخصية في سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي ومصلحة الشعب •

(ى) أن يمارس النقد الذاتي ، ويعمل على تصحيح اخطائه بروح طيبة •

(ك) ألا يطلب لنفسه أو لغيره امتيازات أو استثناءات •

(ل) أن يعمل على التعرف على محيطه المحلى ، وأن يقوم بالتوعية والتثقيف الاشتراكى العربى بين أفراد هذا المحيط بطريقة عملية ناجحة •

(م) أن يعمل على الاتصال الدائم بأفراد الشعب فى نطاقه ، لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم ، مع التعاون معهم فى ايجاد الحلول المناسبة لهذه الرغبات والاحتياجات ، وشرح رأى الجماهير فى الاتحاد الاشتراكى العربى •

(ن) أن يعمل على اكتشاف العناصر القيادية فى مجتمعه المحلى ، وأن يعمل على ضمها الى تنظيمه الفرعى ، ويساعد فى توجيهها وقيادتها •

(س) أن يقف ، بكل قواه ، ضد أعداء الثورة الاشتراكية والقومية العربية وأعداء حريتنا واستقلالنا ، ويعتبر نفسه صاحب الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكى العربى •

● مادة ٥ :

للعضو العامل بالاتحاد الاشتراكى العربى الحق فى :

(أ) أن ينتخب ويتقدم بالترشيح لعضوية المراكز القيادية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى •

(ب) أن يشترك فى المناقشة الحرة ، وأن يبدى رأيه فى اجتماعات الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظماته التى هو عضو فيها •

(جـ) أن يرفع رأيه الى أى هيئة قيادية للاتحاد الاشتراكى العربى ، اذا كان مخالفا لقرار من قرارات الاتحاد • على أن يلتزم بتنفيذ هذه القرارات الى أن يتم البت فى اعتراضه عليها •

(د) أن يتقدم بالاسئلة والاقتراحات الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى ، وأن يوجه الانتقادات التى يرى أنها كفيلة برفع مستوى الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته •

(هـ) أن يوجه اى طلب او شكوى لاى منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

(و) أن يناقش العوامل المؤثرة على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لوحدته الاساسية ، ويشترك فى لجان البحث والدراسة للوصول الى الحلول المناسبة لها .

(ز) أن يناقش المسائل ، التى تتصل بسياسة الاتحاد الاشتراكى العربى وتحقيق أهدافه ، فى الصحافة .

الباب الثاني

التنظيم العام للاتحاد الاشتراكى العربى :

● مادة ٦ :

(أ) الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكى العربى :

١ ـ الوحدة الاساسية هى قاعدة تنظيم الاتحـاد الاشتراكى العربى ، وهى التى تتكون فى القرية أو ما يماثلها ، وفى المؤسسـة الجماهيرية . وتحدد هذه الوحدات وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٢ ـ يجوز أن تشكل ، الوحدة الاساسية بالقرية أو مايماثلها أو المؤسسة الجماهيرية ، وحدات فرعية، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى.

(ب) منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى :

يشكل التنظيم العام للاتحاد الاشتراكى العربى كما يلى :

١ ـ مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الاساسية « القرية أو ما يماثلها ، والمؤسسة الجماهيرية » .

٢ ـ مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التى بكل منها أكثر من وحدة أساسية .

٣ ـ مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز .

٤ ـ مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة .

٥ ـ مؤتمر قومى عام ، ولجنة عامة ، ولجنة تنفيذية عليا للاتحاد الاشتراكى العربى للجمهورية .

الباب الثالث

منظمات الاتحاد الاشتراكي للوحدات الاساسية :

● مادة ٧ :

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية من :

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية :

١ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدة .

٢ - ويتكون من جميع الاعضاء العاملين بالوحدة الاساسية .

٣ - وينعقد دوريا ، مرة كل أربعة شهور ، أو في دورات غير عادية ، بناء على طلب، لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية ، أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية :

١ - لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي هي القيادة الثورية المحلية للنشاط والعمل في الاتحاد الاشتراكي العربي . وهي الحلقة الاولى للاتصال بالشعب ، ومنها تتكون القاعدة لكل منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي، والتي يتم عن طريقها الاتصال الدائم بين جميع منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي وجماهير الشعب العامل .

٢ - وتتكون لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية من عدد من الاعضاء العاملين بها ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ ـ ويشترك فى انتخابها جميع الاعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة ؛ ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٤ ـ وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أمينا وأمينا مساعدا .

٥ ـ وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

● مادة ٨ :

للجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الاساسية أن تشكل لجانا للنشاط من بين الاعضاء العاملين بها . وذلك لمعاونتها فى مباشرة أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى العربى بالوحدة .

● مادة ٩ :

تتولى لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى الادارة اليومية لأوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى العربى فى مجالها ، كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التى تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمستوى الاعلى ، وارسال التقارير الشهرية اليها . وأهم واجباتها :

(أ) توعية الجماهير سياسيا للعمل الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ولدعم مبادىء القومية العربية ، والتعريف بالحقوق والواجبات ؛ وممارستها فى كافة ميادين النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى المحلية .

(ب) العمل على تنمية المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والروحى للجماهير ، والتعاون مع جميع الهيئات والمنظمات المحلية لتحقيق ذلك .

(ج) التعرف على حاجة ومشاكل جماهير الشعب العامل فى المنطقة ، والعمل على حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية ، وكتابة التقارير الموضحة لهذه الحاجات والمشاكل الى منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى الاعلى والدفاع عنها .

(د) حث الجهود لزيادة انتاج جميع الوحدات الانتاجية فى منطقة الوحدة .

(هـ) محاربة الاستغلال بكافة صوره ، ومحاربة البيروقراطية

التى تعرقل حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة فى العمل ، او فى الخدمة ، او فى اى حق من الحقوق .

(و) نقل سياسة الاتحاد الاشتراكى العربى وخططه الى الاعضاء العاملين ، والى جماهير الشعب ،وتوعيتهم ، حتى يتمكنوا من المساهمة فى تنفيذها .

(ز) التأكد من ان الاعضاء العاملين بالوحدة يؤدون الواجبات المنصوص عليها فى القانون ، ومن ان الوحدة بمجموعها تعمل على قيام المجتمع الاشتراكى للمجتمع المحلى ، وتحقيق وممارسة الديمقراطية .

(ح) حث الاعضاء العاملين ومعاونتهم على الاشتراك والعمل فى المؤسسات والمجالس التى تمارس فيها أنواع النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى المحلية ، وملاحظة تنفيذهم مبادىء الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكى العربى فيها ، وفقا لما تتطلبه حاجة الجماهير .

(ط) ملاحظة اتاحة الفرصة لكل الاعضاء العاملين لممارسة حقوقهم المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ى) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة.

الباب الرابع

منظمات الاتحـا دالاشتراكي العـربي للمدينة أو القسم أو المؤسسات الجماهيرية التى بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

● مادة ١٠

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى للمدينة أو القسم او المؤسسة الجماهيرية التى بكل منها أكثر من وحدة أساسية من :

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربى للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التى بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

١ ـ يعتبر أكبر سلطة للاتحـاد الاشتراكى العـربى على هذا المستوى .

٢ ـ ويتكون من أعضاء لجـان الاتحـاد الاشـتراكى العربى للوحدات الاساسية الموجودة فى نطاقه ، ومن عدد آخر من الاعضاء ، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصـدرها اللجنة التنفيذية العليـا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٣ ـ وينعقد دوريا كل ستة شهور ، أو فى دورات غير عادية ، بناء على طلب لجنته أو ثلث عدد أعضائه .

٤ ـ وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى على هذا المستوى .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التى بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

١ ـ تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التى بكل منهـا أكثر من وحدة أساسية ، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصـدرها

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ؛ ويراعى ان تكون جميع الوحدات الاساسية ممثلة فيها .

٢ ـ ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٣ ـ وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أمينا وأمينا مساعدا لها.

٤ ـ وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

٥ ـ وتقوم اللجنة فى مجالها بالاختصاصات والواجبات المنصوص عليها فى المادة ٩ من هذا القانون ، وعلى الاخص بما يأتى :

(أ) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى بها .

(ب) تولى الادارة اليومية لأوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى العربى فى مجالها .

(ج) مباشرة تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الاتحاد على المستوى الاعلى ، وارسال التقارير الشهرية اليها .

الباب الخامس

منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز :

● مادة ١١ :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى المركز من :ـ

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز :

١ ـ يعتبر اكبر سلطة للاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى المركز .

٢ ـ ويتكون من مندوبين لجميع الوحدات الاساسية الموجودة فى نطاق المركز ، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٣ ـ مدة المؤتمر سنتان ، ويجتمع دوريا كل ٦ شهور ، أو فى دورات غير عادية ، بناء على طلب لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز ، أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر ، أو ثلث عدد لجان الوحدات الاساسية .

٤ ـ وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز :

١ ـ تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٢ ـ ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٣ ـ وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم امينا وأمينا مساعدا أو اكثر ، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٤ ـ وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

٥ ـ وتقوم اللجنة فى مجالها بالاختصاصات والواجبات المنصوص عليها فى المادة ٩ من هذا القانون ، وعلى الاخص بما يأتى :

(أ) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز .

(ب) تولى الادارة اليومية لأوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى العربى فى مجالها .

(ج) مباشرة تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة ، وارسال التقارير الشهرية اليها .

الباب السادس

منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة :

● مادة ١٢ :

تتكون منظمات الاتحاد الاشـــتراكى العـــربى على مستوى المحافظة من :

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة :

١ ــ يعتبر اكبر سلطة للاتحاد على مستوى المحافظة ، ويتكون من مندوبين لجميع الوحدات الاساسية الموجودة فى نطاق المحافظة، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصـدرها اللجنة التنفيـذية العليـا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٢ ــ مدة المؤتمر أربع سنوات ، ويجتمع دوريا كل ســـتة شهور ، أو فى دورات غير عادية ، بناء على طلب لجنة الاتحـــاد بالمحافظة ، أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر ، أو ثلث عدد منظمات الاتحاد بالمحافظة .

٣ ــ وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة :

١ ــ تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة ، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٢ ــ ويجرى انتخاب اللجنة كل اربع سنوات .

٣ ـ وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أمينا وأمينا مساعدا أو أكثر ، للاشراف على أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى العربى ومكاتبه الفنية، وذلك وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٤ ـ وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

٥ ـ وتقوم اللجنة فى مجالها بالاختصاصات والواجبات المنصوص عليها فى المادة ٩ من هذا القانون .

وتتولى بصفة خاصة :

(أ) دراسة الشئون السياسية العامة ، وكذا موضوعات التخطيط العام ، فى حدود توجيهات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

(ب) اختيار القياديين بالمحافظة ، واعداد دورات تدريبية خاصة لهم .

(ج) الاشراف على نشاط تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى جميع انحاء المحافظة .

الباب السابع

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية :

● مادة ١٢ :

تتكون منظمات الاتحـــاد الاشـــتراكي العربي على مستوى الجمهورية من :

(أ) المؤتمر القومي العام :

١ ـ يعتبر المؤتمر القومي العام أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي العربي ، ويشكل وفقا للقرارات التنظيمية التي تصـدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ـ مدة المؤتمر ست ســنوات ، ويجتمع دوريا مرة كل سنتين ، أو في دورات غير عادية ، بنـــاء على طلب اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، أو اللجنة التنفيذية العليا أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر القومي العام .

٣ـ ويختص المؤتمر القومي العام بالآتي :

(أ) دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العـربي .

(ب) دراسة سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخططه العامة واصدارها .

(ج) مراجعة وتعديل القانون الاســاسي للاتحــاد الاشتراكي العربي ، اذا دعت الحاجة الى ذلك .

(د) انتخاب واعفاء أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي أو أعضائها الاحتياطيين .

(ب) اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى :

١ ـ اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى هى السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى الفترات ما بين انعقاد المؤتمر القومى العام .

٢ ـ تتكون بالانتخابات من بين أعضاء المؤتمر القومى العام ، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

٣ ـ ويجرى انتخاب اللجنة العامة كل ست سنوات .

٤ ـ تجتمع اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى مرتين فى السنة ، على الاقل ، بدعوة من اللجنة التنفيذية العليا .

٥ ـ وتختص اللجنة العامة بما يأتى :

(أ) مباشرة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر القومى العام .

(ب) مراقبة تنفيذ البرنامج الذى أقره المؤتمر القومى العام .

(ج) دراسة الموضوعات الرئيسية فى السياسة الداخلية والخارجية .

(د) مناقشة خطة التنمية .

(هـ) اقرار الموضوعات التى تتعلق بتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

(و) فحص ومناقشة تقارير لجان الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظات .

(ز) انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها ، كما تنتخب عددا من الاعضاء الاحتياطيين ليتولوا عضوية اللجنة عند الحاجة .

(ج) اللجنة التنفيذية العليا :

١ ـ تتكون اللجنة التنفيذية العليا من عدد منتخب من بين أعضاء اللجنة العامة لا يزيد عن ٢٥ عضوا ، وتختص بما يأتى :

(أ) تنفيذ قرارات وتوجيهات اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى .

(ب) مباشرة اختصاصات اللجنة العامة فى غير فترات انعقادها .

(ج) مباشرة التوجيه السياسى لمنظمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

(د) دراسة التقارير التى ترد من منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

(هـ) البت فى جميع الموضوعات المتعلقة بشئون الافراد .

(و) اصدار القرارات واللوائح التنفيذية والتنظيمية للقانون الاساسى .

(ز) الاشراف على معهد الاتحاد الاشتراكى العربى الذى تعقد فيه الدراسات العليا لأعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى .

٢ ــ تشكل اللجنة التنفيذية العليا من بين اعضائها لجنة دائمة تتولى مباشرة العمل اليومى فى حدود السياسة المقررة للاتحاد الاشتراكى العربى .

٣ ــ تشكل اللجنة التنفيذية العليا ، من بين أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى ، أمانة عامة تكون مسئولة عن جميع النواحى الادارية والتنظيمية بأجهزة الاتحاد الاشتراكى العربى .

٤ ــ كما تشرف على الادارات والمكاتب السياسية والفنية الموجودة برئاسة الاتحاد الاشتراكى العربى ، وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

الباب الثامن

الاجراءات النظامية

● **مادة ١٤ :**

على تنظيمات الاتحاد المختصة ان تحاسب أى عضو فى حالة الانحراف أو الخطأ .

وحق الدفاع مكفول للعضو الذى يوجه اليه اى اتهام .

وتنظم اللائحة ، التى تصدر بقرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، تفاصيل الاجراءات النظامية .

● **مادة ١٥ :**

يحاسب عضو الاتحاد الاشتراكى العربى عما يأتى :

(أ) الانحراف عن مبادىء الميثاق .
(ب) الاهمال فى القيام بواجباته ، أو الامتناع عن تنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكى العربى .
(ج) العمل على تفتيت وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .
(د) الاضرار بمصالح الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .
(هـ) ارتكاب جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .

● **مادة ١٦ :**

(أ) العقوبات التى يجوز توقيعها على العضو الذى تثبت ادانته هى :

١ - التنبيه .

٢ ـ اللوم .

٣ ـ الايقاف لمدة محدودة .

٤ ـ الفصل من منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

٥ ـ الفصل من العضوية العاملة .

(ب) وتنظم اللائحة سلطات توقيع هذه العقوبات والتصديق عليهـا .

● مادة ١٧ :

حق الطعن فى القرارات الصادرة بعقوبة ضـد العضو مكفول على الوجه الذى تبينه اللائحة .

● مادة ١٨ :

(أ) تشكل اللجنـة التنفيذية العليـا هيئة النظام للاتحاد الاشتراكى العربى من خمسة اعضاء من بين أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى ، وتختار خمسة أعضاء آخرين كأعضاء احتياطيين لهذه الهيئة .

(ب) تختص هيئة النظام للاتحاد الاشتراكى العربى بما يأتى:

١ ـ النظر فى الحالات التى تقع فيها مخالفات للقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى ، أو الانحراف عن مبادىء الميثاق .

٢ ـ النظر فى التظلمات والطعـون التى تقدم من الاعضـاء الذين توقع عليهم عقوبة الفصل من منظمات الاتحـاد الاشتراكى العربى ، أو من العضوية العاملة .

(جـ) وتحـدد اللائحة طـريقة واجـراءات مباشرة هـذه الاختصاصات .

الباب التاسع

احكام عامة

● **مادة ١٩ :**

تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠٪ على الاقل من مجموع الاعضاء ، طبقا لتعريف العامل والفلاح الذى جاء فى تقرير الميثاق. وذلك عند تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى من الوحدات الاساسية ، الى ان يتم تكوين المؤتمر القومى العام ، وهو أعلى سلطة فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وتستثنى من تطبيق النسبة المتقدمة مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدات الاساسية فى المؤسسات الجماهيرية لهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ، والطلاب ، وموظفى وعمال الحكومة .

وتكون نسبة عدد الاعضاء العمال فى هذه المؤتمرات الى مجموع أعضائها هى النسبة التى على أساسها يحدد الحد الادنى لعدد الاعضاء العمال بلجان الاتحاد الاشتراكى العربى لهذه الوحدات الاساسية .

● **مادة ٢٠ :**

تبين طريقة تمثيل القوات المسلحة ورجال الشرطة ورجال القضاء فى منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى بقرار من اللجنة التنظيمية العليا .

● **مادة ٢١ :**

لا يجوز الاشتراك فى اكثر من لجنة اتحاد واحدة من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى .

● مادة ٢٢ :

(أ) فى حالة خلو مكان احد اعضاء اى لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى لاى سبب ، يحل محله العضو الحاصل على عدد الاصوات التالية ، الا اذا تعذر ذلك من الوجهة العملية ، فتجرى الانتخابات بناء على قرار من اللجنة التنفيذية العليا .

(ب) وفى حالة خلو مكان الامين او الامين المساعد ، يجرى الانتخاب لملء هذه الخلوات بواسطة اللجنة .

● مادة ٢٣ :

اذا انتقل العضو من وحدة جماهيرية الى وحدة اخرى ، او غير محل اقامته ، يصبح عضوا فى الوحدة الجديدة ، وتحدد اللجنة التنفيذية العليا اجراءات ذلك .

● مادة ٢٤ :

للجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى ، وكذا للجنة التنفيذية العليا (فى غير فترات انعقاد اللجنة العامة) سلطة تعديل او الغاء اى قرار من منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى المستويات الادنى ، اذا كان فيها خروج على اهداف الاتحاد الاشتراكى العربى ، او السياسة المقررة له .

● مادة ٢٥ :

يمكن للجنة العامة او اللجنة التنفيذية العليا ان تحل اى منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى ، اذا اخلت بواجباتها المنصوص عليها .

● مادة ٢٦ :

(أ) لا تكون اجتماعات مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكى العربى ـ على كافة المستويات ـ صحيحة الا بحضور اكثر من نصف عدد الاعضاء .

(ب) تصدر قرارات مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكى العربى - مع كافة المستويات - بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

(جـ) تحدد القرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى القرارات التى تحتاج الى تصديق من اللجان الاعلى .

● مادة ٢٧ :

(أ) عضو اللجنة الذى يتخلف بدون سبب مقبول عن مزاولة نشاطه فى أعمال اللجنة لمدة ٦ شهور تسقط عنه عضوية تلك اللجنة .

(ب) والعضو العامل الذى لا يسدد اشتراكه لمدة ٦ شهور تزول عنه صفة العضوية .

● مادة ٢٨ :

تنظم العلاقة بين منظمات الشباب ومنظمات الاتحاد الاشتراكى العربى وفقا للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .»

فهرس

الميثاق

صفحة

الباب الأول :
نظرة عامة 3

الباب الثاني :
فى ضرورة الثورة 11

الباب الثالث :
جذور النضال المصرى 17

الباب الرابع :
درس النكسة 25

الباب الخامس :
عن الديمقراطية السليمة 34

الباب السادس :
فى حتمية الحل الاشتراكى 50

الباب السابع :
الانتاج والمجتمع 62

الباب الثامن :
مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله 84

الباب التاسع :
الوحدة العربية 94

الباب العاشر .
السياسة الخارجية 100

اعلان الميثاق 109

قانون الاتحاد الاشتراكى

صفحة

المقدمة والاهداف ١١٣

الباب الأول :
عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى ١١٧

الباب الثانى :
التنظيم العام للاتحاد الاشتراكى العربى ١٢٢

الباب الثالث :
منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى والوحدات الاساسية ١٢٢

الباب الرابع :
منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى للمدينة أو القسم
أو المؤسسة الجماهيرية التى يكل منها أكثر من وحدة
أساسية ١٢٥

الباب الخامس :
منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز ١٢٧

الباب السادس :
منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة ١٢٩

الباب السابع :
منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى للجمهورية ١٣٢

الباب الثامن :
الاجراءات النظامية ١٣٤

الباب التاسع :
احكام عامة ١٣٦


المؤتمر الوطني للقوى الشعبية
الميثاق
٢١ مايو ١٩٦٢

الاتحاد الاشتراكى العربى
التوجيه والدعوة الاشتراكية

الدار القومية للطباعة والنشر
١١١ شارع الصحافة ـ القاهرة

الاتحاد الاشتراكى العربى
التوجيه والدعوة الاشتراكية

الثمن ٢

الدار القومية للطباعة والنشر
١١ شارع الصحافة ـ القاهرة